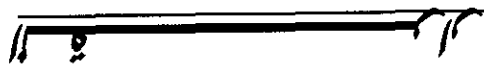


۰ ۸۰۰۸ / ۸ / ۰
۱ -

۱۸۳۰
۱۷۳ / ۳۰۰۸
۱۸۳۰ -



۰
۸ / ۱ / ۲۰۰۸
۱۸۳۰

۱۸۳۰

۱۸۳۰

۰ (۸ / ۳۰۰۸)

(۷۳۳ / ۳۰۰۸)
۰
۱۸۳۰
۱۸۳۰
۱۸۳۰
۱۸۳۰
۱۸۳۰
۱۸۳۰

۰

۱۸۳۰

وعن السبب الثالث : والمنصب على تخطئة محكمة الاستئناف بعدم طرح المساهمة المدفوعة من قبل الجامعة إلى الضمان الاجتماعي من مجموع ما حكمت به للمدعي كمكافأة نهاية خدمة استناداً لنص المادة (٧٤/أ) من قانون الضمان الاجتماعي وكما ورد في تفسير الديوان الخاص للقوانين بالقرار رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ واجتهادات محكمة التمييز .

وفي الرد على ذلك نجد أن قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ الذي حل محل قانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته رقم ٧٨/٣ قد نص بالمادة ٧٤/ج منه (لا تنطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على المؤمن عليه غير الخاضع لأحكام قانون العمل وتصرف له مكافأة نهاية الخدمة كاملة) .

وحيث من الثابت أن المميز ضده المدعي لا ينطبق عليه أحكام قانون العمل لذلك فإنه يستحق مكافأة نهاية الخدمة كاملة غير محسوم منها ما دفعه صاحب العمل إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي، وأن قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ هو الذي ينطبق على هذه الواقعة لكننا نجد أن محكمة الاستئناف وبقرارها الطعين قد حسمت من مكافأة المدعي - المميز ضده - مبلغ (٤٢٠) ديناراً و ٨٠٠ فلس حيث طبقت خطأ حكم قانون الضمان الاجتماعي الملغى رقم ٣٠ لسنة ٧٨ .

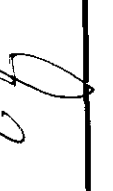
وحيث أن المحكوم له رضي بذلك ولم يطعن بقرار محكمة الاستئناف وحيث أن الطاعن لا يضار من طعنه لذا يكون ما ورد بهذا السبب مستوجباً للرد .
وعليه واستناداً لما تقدم نقرر رد أسباب التمييز وتأييد القرار الطعين وإعادة الأوراق لمصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٤٢٣هـ الموافق ١٨/٧/٢٠٢١م

القاضي العزاس



عضو



عضو



الديوان



رق / أ.ع